جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الامريكي

م. م. سلمان علي حسين
كلية الفنون الجميلة جامعة بغداد

المقدمة

ثمة رؤية حول الولايات المتحدة تقول ان لكل رئيس امريكي حربه الخاصة، ولو استعرضنا التاريخ الامريكي ولاسيما الحديث لما وجدنا ادارة امريكية الا وادخلت القوات العسكرية الامريكية في حرب– صغيرة كانت او كبيرة– والسبب يعود في جانب مهم لدور الجماعات الضاغطة القوية وجماعات المصالح والتي من ابرزها المجمع الصناعي العسكري، الذي تنتعش مصالحه في الحروب، وتنحدر تلك المصالح عند مراحل السلام نظرا لما سيصيب الصناعة العسكرية عندها من ركود.

واذا كان الدستور الامريكي لم يشر في اي مادة من مواده صراحة الى اعطاء جماعات المصالح دورا في رسم السياسة الخارجية، الا ان واقع الامر اشار الى ان ذات الدستور اعطى حرية للافراد في تكوين جماعات غير رسمية تقوم بمهمة الضغط على الحكومة لتحقيق مصالح افراد تلك الجماعة. ومن هنا نشأت في الولايات المتحدة جماعات المصالح و/او الضغط التي مهمتها الاساسية تحقيق مصلحة اعضائها الذين قاموا بتأسيسها. وقد اصبح اليوم لهذه الجماعات من القوة مايؤهلها للعب دور واضح في رسم السياسة الخارجية، بحكم تشعب ارتباطها بالمؤسسات الرسمية، سواء المؤسسات في السلطة التنفيذية او التشريعية، وهو ما اضفى على مطالبها صفة الرسمية، اذ كثيرا ما لجات الى ابراز مطالبها وكانها

سياسات عامة متعلقة بالمصلحة القومية للولايات المتحدة. وما يزيد في الامر من خطورة ويعطي في الوقت ذاته قوة دافعة لتلك الجماعات، هو ان تصل الى سدة الرئاسة الامريكية ادارة تتبنى طروحات تلك الجماعات او جزء منها، وهو الامر الذي تجلى واضحا في عهد ادارة الرئيس بوش الابن عندما تبنى وادارته طروحات المجمع الصناعي العسكري ولوبي الشركات النفطية، الامر الذي نعيش والعالم اثاره لحد اليوم، وهو ماافرزته تلك الطروحات من اشعال دوامة الحروب، والدعوة الصريحة للتدخل العسكري المباشر حفاظا على المصالح القومية الامريكية، التي يقال ان مايقف على راسها الحفاظ على الامن القومي. والحقيقة هنا ان المجمع الصناعي العسكري يدفع باتجاه الحرب سبيلاً لتسويق بضاعته التي من الممكن ان يصيبها الكساد اذا ما انحدرت معدلات الحروب في العالم. كما ان لوبي الشركات النفطية يحض على ان المصلحة العليا للولايات المتحدة في تامين امدادات الطاقة العالمية ستتاثر اذا لم تقم الولايات المتحدة بعمل يؤمن لها استمرارية الحصول على تلك الامدادات. والحقيقة هنا ايضا ان الاعمال العسكرية التي يراد من ورائها الحصول على مصادر الطاقة وتامينها والسيطرة على منابعها لاتخدم المصلحة العامة الامريكية بقدر خدمتها لمصالح لوبي الشركات النفطية. ولناخذ مثالا واقعيا على ذلك من احتلال العراق، اذ تشير المصادر الى ان تكلفة الاحتلال ستصل الى ارقام تحسب بالاف المليارات من الدولارات، بالمقابل هل حصلت الخزينة الفيدرالية الامريكية على مايعوض هذا الرقم؟ ام ان الرابح الاكبر كان لوبي الشركات النفطية الكبرى التي استحوذت على عقود شراء النفط وعقود ماسمي بـ(اعادة الاعمار)؟ اعتقد ان لوبي الشركات النفطية و المجمع الصناعي العسكري كانا المستفيد الاكبر من الحرب على العراق، ومن غير المهم

الاثار التي ولدتها الحرب على الاقتصاد الامريكي الذي تشير مختلف المصادر الى تراجعه لاسيما بعد احتلال العراق، بعد ان حضي بانتعاش نسبي ابان رئاسة بيل كلنتون.

اهمية البحث:

ليست قليلة هي الكتابات التي تناولت موضوع جماعات الضغط و/اوالمصالح في الولايات المتحدة، الا ان مايضفي على هذا البحث الاهمية انه يركز في دراسته على اهم جماعتين منها، وهما المجمع الصناعي العسكري ولوبي الشركات النفطية، نظرا لهاتين الجماعتين من دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الامريكية الحالية ولاسيما بعد تولي جورج بوش الابن وفريقه من المحافظين الجدد السلطة في الولايات المتحدة واعلانهم الحرب العالمية على (الارهاب)، التي مست في جانب كبير منها بلدنا العراق بعد ان تحركت الآلة العسكرية الامريكية لتسوق صناعتها في الحرب على العراق، ولتكمل الحلقة معها مجموعة الشركات النفطية التي جاءت لتهيمن وتستحوذ على النفط العراقي، لتكتمل بذلك قضية المصالح المتبادلة بين الجماعتين وبين برنامج الادارة الامريكية الحالية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان دور جماعات المصالح و/ او الضغط بدا ينمو ويزداد حتى اصبح مؤثرا في السياسة الامريكية، انطلاقا من ربط مصالح تلك الشركات بالمصالح القومية العليا للولايات المتحدة، حتى عادت مصالح الاخيرة تقاس بشكل او بآخر بمصالح تلك الجماعات الكبرى لاسيما المجمع الصناعي العسكري ولوبي الشركات النفطية.

هيكلية البحث: وللبرهنة على هذه الفرضية، سيقسم البحث الى اربع فقرات، الاولى وتعد مدخلا تعريفيا يعرف بجماعات المصالح و/ او الضغط

بشكل عام، في حين تناقش الفقرة الثانية الاساس الدستوري الذي تكونت على اساسه جماعات المصالح و/ او الضغط، في حين ستتناول الفقرة الثالثة لوبي الشركات النفطية، وستتصرف الفقرة الرابعة الى دراسة المجمع الصناعي العسكري.

اولا: التعريف بجماعات الضغط والمصالح

وردت تعاريف عديدة لمصطلحي جماعات الضغط وجماعات المصالح، تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر عن طريقها صاحب التعريف. فالبعض عرفها على انها" تجمع سياسي غير رسمي بين اشخاص يشتركون في خصائص وظيفية معينة ويسعون تبعا لذلك الى انجاز مصالح محددة عبر ايقاع التاثير السياسي في خيارات صناع القرار [1]. في حين يشير اليها البعض بالقول انها " ما هي الا ذلك العدد الذي لا يحصى من الجماعات والجمعيات ... والشركات التي بدفاعها عن المصالح المشتركة لاعضائها تجهد بكل ما اوتيت من وسائل مباشرة او غير مباشرة للتاثير على التصرف الحكومي والتشريعي ولتوجيه الراي العام [2]. في حين يعرفها اخر بانها " جماعات يشكلها افراد بناء على مصلحة مشتركة بينهم وسعيا وراء تحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية[3]. ومن تلك التعاريف يمكن القول ان اية جماعة ولكي توصف بانها جماعة مصلحة او جماعة ضغط ، يتعين عليها اولا ان تهدف الى مصلحة مشتركة، وثانيا ان تتخذ

---

[1] – مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص 219.

[2] – احمد سرحال، القانون الدستوري والانظمة السياسية، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1980، ص ص 101–102.

[3] – اسيا الميهي، الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العددج 127، 1997، ص 89.

الجماعة من الضغط على السلطة السياسية وسيلة الى تحقيق تلك المصلحة [4]. ومن ثم فان مصطلحي جماعات الضغط وجماعات المصالح يتداخلان في جوانب كثيرة ويكمل احدهما الاخر وقد يقودان في اغلب الاحيان الى نهاية واحدة. فاذا نظرنا الى جماعة المصلحة على انها اية مجموعة تعلن على اساس موقف مشترك واحد او اكثر مطالب معينة ازاء مجموعات اخرى في المجتمع بغية تكوين انماط سلوك تنطوي عليها القيم المشتركة والمحافظة عليها ودعمها، فان تلك الجماعة لايمكنها تحقيق ذلك دون تقديم مطالب او عن طريق احد المؤسسات الحكومية، ووفقا لذلك فانها والحالة هذه ستعد جماعة ضغط سياسية[5] .

واذا حاولنا ان نميز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط، فهناك رايان، الاول يرى ان ثمة تمايزا بسيطا مرده حجم الجماعة، فجماعات الضغط يكون حجمها اصغر بالمقارنة مع جماعات المصالح. بينما يفند الراي الثاني هذا القول ولايرى اي تمايز بين الجماعتين، اذ يرى ان في الولايات المتحدة يطلق تعبير جماعة المصلحة على التجمعات التي تحققت على اساس الدفاع عن الفوائد المادية، وصيانة القيم الاخلاقية، وهي تتحول الى جماعات ضاغطة منذ اللحظة التي يستخدم فيها المسؤولون التاثير على الجهاز الحكومي في سبيل انتصار مصالحها، وبناء عليه يميل اغلب الباحثين الى اعتماد مفهوم جماعة المصلحة للاشارة الى مفهوم جماعة

---

[4] – يحيى احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 242.

[5] – وائل محمد اسماعيل، النظام السياسي الامريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص 87.

الضغط او العكس [6]. بينما يرى الكتور صادق الاسود ان الاوساط الفكرية الامريكية تراجعت عن مفهوم جماعات الضغط وفضلت جماعات المصالح على وفق رؤية ان المفهوم الاول غير ديمقراطي وكان عرضة للكثير من الانتقادات [7]. عموما يمكن القول ان جماعات المصالح او جماعات الضغط هي تجمع لمجموعة من الاشخاص لديهم مصلحة او مصالح مشتركة يسعون لتحقيقها، وقد انظموا في تكتل مشترك ويقومون بعملية الضغط على النظام السياسي لصالح الوصول لاهدافهم التي انشاءوا الجماعة اصلا لتحقيقها . وتبقى مدى قوة هذه الجماعات مختلفة بين جماعة واخرى تبعا لمدى التنظيم الذي تتمتع به الجماعة، وتبعا لمدى ارتباطها برجال الحكم، ومن ثم تبعا لقوة تاثيرها في من يصنع القرار.

ثانيا: الاساس الدستوري لتكون جماعات الضغط والمصالح

الملاحظ على الدستور الامريكي انه قد أُطر بمبادئ رئيسية اربعة وهي[8]:

المبدا الاول: الفصل بين السلطات.

المبدأ الثاني: الفيدرالية.

المبدأ الثالث: المراجعة القضائية،

المبدأ الرابع: الحريات، اذا اعطى الدستور الحق للافراد في ممارسة حريات واسعة، وسهل عملية مشاركة قوى عديدة مجتمعية للتأثير في السياسة الامريكية.

---

6 – المصدر السابق، ص ص 87–88.

7 – صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص ص 506–507.

(8) Walter J.Oleszk, Congressional Procedures and the Policy Process, 5th ed, Congressional quarterly, 2001, P 4.

والنتائج المترتبة على المبدأ الرابع، أن هناك قوى يقتضي الحال الاشارة اليها في أي معالجة لاستراتيجيات الولايات المتحدة.

تشكل القوى غير الرسمية احد اهم مصادر الضغوط الخارجية التي تمارس على قرارات الكونغرس والرئيس الامريكي معاً. فاعضاء الكونغرس يتعرضون في اثناء صياغة قراراتهم التشريعية لتأثيرات وضغوط مختلفة سواء وقعت من الناخبين (الرأي العام) ام من وسائل الاعلام ام من مجموعات الضغط او من مجموعات المصالح المنظمة... وتشكل هذه الضغوط احدى الخصائص الرئيسية في الحياة البرلمانية، وهي تؤثر في القواعد والأدارات الرسمية للكونغرس. وتبرز جميع هذه الضغوط بدرجات متفاوتة في كل خطوة من عمليات التشريع، بحيث يكون لها اثر واضح في مصير التشريع، ناهيك عن التأثير والمساومات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في اصدار التشريع المطلوب.

فهذه القوى المختلفة تشكل مجموعات للضغط او مجموعات للمصالح، وتعمل على ممارسة ثلاث تأثيرات متزامنة كلها تنتهي الى التأثير في التشريعات والسياسات، وهي[9]:-

التأثير الاول: ممارسة التأثير عبر وسائل الاعلام التي تملكها او تملك اسهم مؤثرة فيها وذلك لتوليد رأي عام متقبل لافكارها وطروحاتها في نوع التشريع او السياسة المرغوبة.

التأثير الثاني: استغلال ظروف الانتخابات التشريعية او الرئاسية في الولايات او على المستوى القومي، وما يرافقها من حاجة الى مصادر

---

[9] شابنام اسلم، فساد اعضاء الكونغرس بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية، تقرير واشنطن، وزارة الخارجية الامريكية، العدد 60، حزيران 2006.
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393.

للتمويل والدعاية في الحصول على تنازلات او عرض لمساومات مع القوى والاطراف السياسية.

التأثير الثالث: الروابط التي تكون موجودة مع اعضاء الكونغرس وتحديداً في اللجان ذوات العلاقة بعمل ونشاط تلك القوى.

وفي العموم هذه التأثيرات تنتهي الى ممارسة تأثير سواءا كان بشكل مباشر ام غير مباشر في التشريعات والسياسات التي يقرها الكونغرس.

من جانب آخر، فان السلطة التنفيذية تعد مصدر استجابة وتأثير في علاقاتها مع القوى غير الرسمية كونها هي التي تتلقى الضغوط من الخارج التي ربما تكون سبباً في ان يكون فعلها باتجاه اعتماد استراتيجية محددة، وفيما تصدره من قرارات. فالشركات الكبرى تعمد الى صياغة مشاكلها الخاصة على انها قضايا عامة تحث الحكومة لوضع ما يقتضي من سياسات لمعالجتها. غير ان ما بين هذه الصياغات وبين تنفيذ السياسات شبكة معقدة من الاشخاص والمؤسسات تلعب دوراً كبيراً في انجاز ذلك وتتمثل بالمؤسسات، مراكز الابحاث،... التي تؤدي ادواراً مهمة في تحويل المشاكل الخاصة الى قضايا عامة تأخذ طريقها الى التشريع.

ان حجم القوة الكبير والمخيف في الوقت ذاته للشركات الامريكية العملاقة توضح في طرح الاقتصادي الامريكي الشهير (كينيث جالبرايث)، الذ اراد تقريب الصورة لغير العارفين بقوة هذه الشركات فجسدها بالاتي[10]:

1- ان مبيعات خمس شركات امريكية هي(جنرال موتورز، ووال مارث، واكسون موبيل، وفورد، وديملر كرايسل) تتجاوز الناتج القومي ل 182 دولة في العالم.

---

[10] – محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة،ط3، 2003، ص ص 273-274.

2-ان دخل شركة (اكسون) للنفط يفوق دخل دول منظمة مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (الاوابك) مجتمعة.

3-ان شركة (جنرال موتورز) اكبر من (الدانمارك)، وان شركة (بكتيل) للمقاولات اكبر من اسبانيا.

وفيما يتعلق بموضوع البحث، يمكننا تحديد تلك القوى باثنتين: مجموعة(لوبي) الشركات النفطية، والمجمع الصناعي العسكري، اذ ان هاتين الجماعتين بوصفهما عضوين اساسيين في جماعات المصالح، تعزى اهميتهما وقوة تاثيرهما في جانب كبير الى قوة تاثيرهما في الاقتصاد الامريكي، الامر الذي يستلزم من صانع القرار السعي المستمر لكسب تاييدهما اذا ماراد ان يبقى داخل اللعبة الاقتصادية من جهة، ولتفادي الهزات او الازمات التي قد تلحق بالاقتصاد الامريكي، والتي من الممكن ان تؤثر في سمعة وقوة الادارة الحاكمة من جهة اخرى[11]. ولذلك ستركز الدراسة على هاتين الجماعتين.

[11] – كلينتون روسيتر، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، الدار الاهلية، بيروت، بلا تاريخ، ص 45.

ثالثا: لوبي الشركات النفطية

يعد تجمع الشركات النفطية الأمريكية من اكبر جماعات المصالح في الولايات المتحدة وربما اقدمها ايضا من ناحية، وهو الاكثر قوة وتاثيرا في التاثير في السياسة الخارجية وفي رسم علاقات الولايات المتحدة بالشأن العالمي ومنطقة (الشرق الأوسط) من ناحية أخرى[12] فهذا المجمع الضخم الذي بدأ منذ حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام 1859 علي يد الكولونيل 'دريك' قد أصبح يهيمن اليوم علي هيكل الأقتصاد العالمي كله، وفي هذا الصدد يكفي أن نشير إلي حقيقة هامة، مفادها الارتفاع الكبير في حجم الانتاج النفطي العالمي المرتبط بالشركات النفطية الامريكية استخراجا وانتاجا وتسويقا. اذ بينما لم يكن الإنتاج العالمي من النفط عام 1900 يزيد عن 400 ألف برميل يوميا، فانه ارتفع بشكل مهول حتى وصل نهاية القرن الماضي الى 76 مليون برميل يوميا[13]. فيما سيطرت الشركات الأمريكية على أكثر من نصف هذا الأنتاج، وبلغت أرباحها وأرباح الحكومة الأمريكية من جراء الضرائب المفروضة على منتجاته مايزيد عن 600 مليار دولار في ذلك العام (1999). وهنا يكفي أن نشير إلى الشركات الخمس الكبري في العالم (وثلاثة منها أمريكية) وهي 'شيفرون تكساكو 'و' 'إيكسون موبيل' 'و' 'إمكو' ،بالأضافة إلي الشركة البريطانية العريقة BP وشركة 'شل' الهولندية قد حققت عام 1997 مبيعات

---

[12] – حول تاريخ نشاة جماعات المصالح في الولايات المتحدة انظر:

Karen O'Connor & Larry J. Sabato, The assentials of American Government: Continuity and Change, New York , Longman, 2002, p p365-377.

[13] – عبد الخالق فاروق، دور المؤسسة في الانتخابات الامريكية، مجلة اخبار اليوم، عدد 10 تشرين الاول 2004.

http://www.akhbarelyom.org/adab/issuse/587.0100.htm/

قدرت بنحو 654 مليارددولار، وبعد استقطاع التكاليف تصبح أرباحها الصافية ذلك العام نحو 59 مليارددولار[14]، فإذا أضفنا الى تلك الشركات عشرات الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال ومنها شركة هاليبرتون لمعدات النفط والشركات النفطية العاملة في كاليفورنيا وتكساس وغيرها، عندئذ نستطيع تصور شبكة المصالح الاخطبوطية لهذا المجمع الضخم.

واذا كان برنارد شو قد قال ان " امريكا ليست دولة وانما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات يراس مجلس ادارتها رجل يتربع سعيدا في البيت الابيض ،ويحمل لقب الرئيس "[15] ، فان مقولته هذه تجد صداها في التداخل الحاصل في المصالح في الوقت الحاضر بين الادارة وبين اللوبي النفطي . وتاثيرهذا اللوبي لا يمكن انكاره على جميع الادارات الامريكية المتعاقبة. ومن الامثلة التاريخية لتاثير هذا التجمع في السياسة الخارجية الامريكية نذكر اولا الدبلوماسي الامريكي الشهير ورئيس وكالة الاستخبارات الامريكية CIA في عهد الرئيس ايزنهاور الن دالاس الذي كان يعمل محاميا لشركات لدى مؤسسة سولفيان وكروميل وهي هيئة استشارية بارزة تعمل لمصالح الصناعة النفطية في نيويورك . وقد عمل على الاطاحة بحكومة مصدق في ايران فكسب للشركات النفطية الامريكية حصة في حقول النفط الغنية في ايران .كما ونذكر ثانيا ماكس ثورنبيرغ الذي دخل وزارة الخارجية الامريكية سنة 1941 مستشارا نفطيا قادما من شركة نفط البحرين ،وقدعمل هذا الشخص بصورة مستقلة عن رؤسائه في الوزارة ،اذ استمر في استلام راتبه من تلك الشركة التي كان يبلغها بكل ما يدور في الاجتماعات الخاصة التي

---

14 – المصدر نفسه.

15 – سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية،

http://www.awu-dam.org/book/05/syudy322/05/book05-sd.007htm

تقوم بها الحكومة لمناقشة قضايا الطاقة[16]. على ان هذا الدور والتاثير تجلى بصورة واضحة ومؤثرة في عهد ادارة الرئيس جورج بوش الابن. ومن استعراض بسيط لتاريخ ابرز اعضاء ادارتي بوش يتضح لنا عمق الترابط بين الادارة الامريكية الحالية والسابقة(ادارتي بوش الابن) وبين التجمع النفطي الامريكي، الامر الذي اضفى بالتاكيد عامل قوة لهذا التجمع في ايصال مطالبه بل واظهارها وكانها مطالب المصلحة العليا للولايات المتحدة. ولو بدانا من القمة حيث الرئيس جورج دبليو بوش لوجدنا انه عمل قبل وصوله للبيت الابيض في مجال التنقيب عن النفط في ولاية تكساس .اما نائبه ديك تشيني فله ارتباطات واسعة بالشركات النفطية ،اذ تراس شركة هاليبرتون للطاقة حتى عام 2000 ، وحقق بفضل علاقاته السياسية ارباحا خيالية وصلت الى 45 مليون دولار[17].في حين عملت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس كعضو في مجلس ادارة شركة شيفرون تكساكو ومن ثم مديرا تنفيذيا لها، وقد اطلق اسمها على احدى ناقلات النفط العملاقة العائدة للشركة . وتولى وزير الدفاع المستقيل دونالد رامسفيلد منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية ،كما كان شريكا للرئيس بوش في شركة انرون العملاقة للطاقة، التي تعرضت الى واحدة من اكبر الفضائح في تاريخ الشركات النفطية. فضلا عن هذا ووفقا لبيانات مركز السلامة العامة الامريكي ،فان ما يقرب من مئة شخص من المسؤولين في ادارة الرئيس بوش الابن في فترتها الاولى وضعوا استثماراتهم في قطاع الطاقة [18].

---

[16] – عامر هاشم، دور اللوبي النفطي الامريكي في الدفع باتجاه قرار الحرب، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 29،2007، ص ص 19–20.

[17] – سمير صارم، مصدر سبق ذكره.

[18] – خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي: النفوذ واليات التاثير، مجلة السياسة الدولية، العدد164، نيسان/ ابريل 2006، ص 44.

ومن جانب اخر ،يقوم اعضاء اللوبي النفطي الامريكي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح المرشحين من الحزبين في مختلف المستويات [19]، وهو ما بدا واضحا مثلا ابان الانتخابات الرئاسية عام 2000 ، وقد اوردت مجلة نيوزويك ان رئيس مجلس ادارة شركة انرون للطاقة كين لاي يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونغرس ،وكان من اكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية في ولاية تكساس سنة 1994 اذ قدم ما يقدر ب 146 مليون دولار للحملة . وايضا كان من اكبر الراعين للحملة الرئاسية عام 2000 . واشار التقرير الى ان علاقة شركة انرون تخطت الرئيس بوش لتصل الى نائبه ديك تشيني وكارل روف المستشار السياسي للرئيس [20].

وترتبط ايضا شركة اكسون موبيل بعلاقات وثيقة مع دوائر صناعة القرار الامريكي ،وتسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية[21] ،ولها تاثير كبير في قرارات الادارة الامريكية فيما يتعلق بالامور النفطية . ومن الامثلة على ذلك ماقدمته الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة للتيار اليميني المحافظ ، ومنها مثلا معهد (American Enterprise Institute) الذي يمارس تاثيرا كبيرا على صانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية . وقد تبرعت الشركة له بنحو 230 الف دولار عام 2001 . وكذلك قدمت الشركة منحا وهبات لمعهد (هيرتاج Heritage

---

[19] – محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 274.

[20] – المصدر نفسه.

[21] – حول الدعم الذي تحظى به مراكز الابحاث والعلاقة مع اللوبي النفطي انظر:

Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Rouche in 2004, USA, Feb 2002, p p 76-79.

Foundation) ، تقدر بنحو 65 الف دولار في العام ذاته، وهذا المعهد ايضا له دور مهم في صناعة القرار السياسي الخارجي الامريكي[22].

بناء على ماتقدم، يصح الاستنتاج بان اللوبي النفطي الامريكي يعد من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الامريكية ذلك انه يقوم على نسيج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالبيت الابيض بالمصالح التي يمكن ان يحققها لهذا اللوبي. وبالرغم من خروج تشيني ورامسفيلد ورايس من مناصبهم (النفطية) الا ان علاقاتهم باللوبي النفطي الامريكي لم تنقطع ، وعدم الانقطاع هذا يعكس التسهيلات التي تحصل عليها شركاتهم سواء في عقود الاعمار بالعراق وافغانستان ، او دعمهم عبر تشريعات تتعلق بمسائل البيئة التي قد تتعارض مع مصالح شركاتهم .

لقد اتضح تاثير اللوبي النفطي على عملية صنع الاستراتيجية الامريكية بشكل واضح وفي الزمن القريب في حربي احتلال افغانستان 2001 واحتلال العراق2003، اذ دفع اللوبي النفطي وبعد صدور التقارير النفطية عن حجم الاحتياطي النفطي الكبير في حقول اسيا الوسطى وبحر قزوين الادارة الامريكية الى اعلان الحرب على افغانستان لضمان التواجد العسكري المباشر بالقرب من حقول اسيا الوسطى وبحر قزوين.فالحرب على افغانستان لم تكن في واقع الامر مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 ايلول 2001، لان التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنتظر فقط اشارة الانطلاق . والاشارة كانت بحاجة الى سبب (مبرر) لبدء الحرب ، فكانت هجمات 11 ايلول هي المبرر لبدءها.والسبب هو

---

[22] – خليل العناني، مصدر سبق ذكره. نقله عن:

The Tiger in the Tanks: ExxonMobil, oil dependency and war in Iraq, report by Greenpeace UK, February, 2003.

مصادر الطاقة الكبيرة في حوض اسيا الوسطى وبحر قزوين ، حيث الجمهوريات الاسلامية التي استقلت من الاتحاد السوفيتي السابق[23]، فضلا عن الهيمنة على مصادر الطاقة في افغانستان نفسها ، اذ بلغ احتياطي افغانستان من النفط 6% من الاحتياطي العالمي ، فضلا عن وجود ما يقارب 40% من الاحتياطي العالمي للغاز[24].

ولذلك كانت اول مهمة قام بها الجنرال تومي فرانكس قائد القوات الامريكية المحتلة لافغانستان بعد الاحتلال ،زيارة موسعة لكافة دول وسط اسيا ،حيث فتح الباب لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل تسهيلات وقواعد عسكرية تتمركز بها قوات امريكية[25] تكون مهمتها بالاضافة الى التواجد العسكري الستراتيجي، مراقبة وحماية المشاريع النفطية التي جاءت الولايات المتحدة لتقيمها بدفع لوبي الشركات النفطية، والتي من ابرزها (مشروع خطوط انابيب قزوين) وهي شبكة من الخطوط لنقل نفط قلب اوراسيا طولها 1700 كم تبدا من كازاخستان وجمهوريات اسيا الوسطى

---

[23] – والواقع ان اهمية النفط في المنطقة لايستمد من حجم النفط المستكشف فعليا، بقدر ما تعود الاهمية الكبرى لحجم الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي التي تاتي بعد منطقة الخليج العربي، وعلى سبيل المقارنة اذا كان احتياطي النفط في منطقة (الشرق الاوسط) حسب تقديرات عام 2004 هو 733.9مليار برميل، فان احتياطي اسيا الوسطى واوربا ياتي في المرتبة الثانية بما يقدر ب139.2 مليار برميل، وهو اكبر من احتياطي افريقيا الذي ياتي بالمرتبة الثالثة ب 112.2 مليار برميل. الارقام نقلا عن : العالم بالارقام: احتياطات النفط العالمية، مجلة هاي، وزارة الخارجية الامريكية، العدد 29، تشرين الثاني 2005، ص 13. وقارن الارقام مع : عاطف عبد الحميد، ابعاد الصراع على نفط اسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان2006، ص ص 76-78.

[24] – الارقام نقلا عن: عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد164، نيسان 2006، ص 50.

[25] – حسام سويلم، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان2006، ص ص 82-85.

لتنتهي عند جورجيا وتركيا على البحر الاسود [26].وفي اطار الحديث عن دور اللوبي النفطي الامريكي ،لابد من معرفة ان المسؤول الامريكي الذي كان منوطا به الاشراف على تنسيق الجهود بين شركات تكساكو وشيفرون وانوكال وبريتش بتروليوم والنرويجية للبترول والشركة التركية للنفط ،وهي الشركات اصحاب الملكية لهذا الخط بجوار حكومات اذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ،هو ديك تشيني نائب الرئيس الحالي للولايات المتحدة ،اذ كان رئيسا لشركة هاليبرتون عام 1998 وقال وقتها" ان منطقة بحر قزوين منطقة نفطية واعدة وتنمو بسرعة كبيرة لتتحول الى منطقة استراتيجية لها اهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة لان الغاز والنفط فيها لا يخضعان لسيطرة الاوبك" [27].وايضا وفي ذات الاطار كان ملفتا للنظر تعيين زلماي خليل زادة السفير الامريكي الحالي في الامم المتحدة كاول سفير للولايات المتحدة في افغانستان بعد الاحتلال ،وهو الذي كان يعمل قبل ذلك مستشارا بشركة انوكال النفطية التي كانت تفاوض حكومة طالبان لاقامة خط انابيب لنقل النفط من اذربيجان وتركمانستان الى الصين عبر باكستان وافغانستان .وكان زادة هو المسؤول عن دراسة تحديد المخاطر المالية والسياسية للمشروع .وكذلك من الجدير ملاحظته تعيين حامد كرزاي الذي اتى من الولايات المتحدة الى مقعد الرئاسة الافغانية بعدما كان نائبا لرئيس شركة انوكال النفطية[28].

---

[26] – عمرو كمال حمودة، مصدر سبق ذكره، ص 51.

[27] – المصدر نفسه.

[28] – المصدر السابق، ص 52.

اما الحرب على العراق فكانت في جانب كبير منها حول النفط[29]. اذ ان ارضي العراق تحوي في داخلها كميات هائلة من مصادر الطاقة وابرزها النفط اذا يمتلك العراق احتياطيات مؤكدة تبلغ 112,5 مليار برميل .اما الارقام بخصوص الاحتياطيات المحتملة فتتراوح بين 200–400 مليار برميل . اذ تعطي وزارة الطاقة الامريكية للاحتياطي النفطي في العراق رقما يتراوح بين 300–400 مليار. ففي يوم 22 ايار 2003 وفي مقابلة مع مجلة(بلاتز) وهي مصدر بارز للمعلومات عن صناعة النفط ، اكد وكيل وزارة النفط العراقية بان "العراق سيتجاوز 300مليار برميل عندما يتم استكشاف جميع مناطقه .وعندها سيكون العراق المالك رقم واحد لاحتياطي النفط في العالم"[30]. ولذلك لم يكن مستغربا ان تقود الولايات المتحدة

---

[29] – سخر الرئيس الأميركي الاسبق جيمي كارتر إبان تسلمه جائزة نوبل للسلام عام 2002 خلال مؤتمر صحفي ممن سماهم "الحمقى" الذين يعتقدون أن سياسة أميركا تجاه العراق مبنية على المصالح النفطية، قائلا "يمكن شراء النفط بأسعار معقولة في حدود 27 دولارا للبرميل، وهذا أقل من التكلفة الضخمة التي يستدعيها اجتياح العراق". ووصف رئيس دائرة التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية آنذاك ريتشارد هاس مقولة وجود دوافع نفطية دفعت أميركا لاحتلال العراق بأنها سخيفة.على ان الكلام وان كان فيه جانب من الصحة، الا انه في النهاية ليس هناك دولة تخوض حربا لسبب واحد، فلا بد من وجود عدة أسباب، ولكن في الحرب الامريكية على العراق لا شك أن النفط من ابرزها.

[30] – جيمس أ. بول، حروب النفط السبعة من اجل السيطرة على العراق، ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار، ضمن كتاب: نفط العراق، سلسلة دراسات مترجمة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الاول، 2005، ص 47. هذا فضلا عن رخص قيمة استخراج النفط العراقي التي تتراوح بين (0.7–1) دولار للبرميل الواحد. انظر: عامر هاشم، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، ضمن كتاب: كوثر الربيعي، عامر هاشم، محمد صادق الهاشمي، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، المكان بلا، 2008، ص 77.

وبريطانيا (حرب النفط السابعة) ضد العراق بحسب رأي الخبير والباحث جيمس أ. بول في بحثه (حروب النفط السبعة من اجل السيطرة على العراق)، عندما لم تتمكن الشركات من الوصول لنفط العراق بالطرق السياسية والتجارية. ولما فقدت العقوبات الدولية دعمها الدولي في العام 1997 ابرمت شركات روسية وفرنسية وصينية وشركات اخرى اتفاقيات مع الحكومة العراقية على اساس المشاركة بالانتاج في بعض من اكبر حقول النفط في العراق واكثرها ارباحا . وهنا احست الشركات الامريكية بالخطر الوشيك الحدوث، فكان ان صعدت من ضغوطها في واشنطن وافصحت علنا عن رغبتها في نفط العراق ، وقال المدير التنفيذي لشركة شيفرون كينيث وير في خطاب له في نادي الكومنولث في سان فرانسيسكو"يمتلك العراق احتياطيا هائلا من النفط والغاز ، وانني اود ان ارى شيفرون تصل اليه"[31].

وما كاد العراق يوقع اتفاقيات النفط الجديدة تلك ، حتى بدات واشنطن بتحشيد قوات عسكرية قرب الحدود العراقية متخذة مواقع تهدد بالهجوم الفعلي ، مع تصعيد في اللهجة الامريكية المصاحبة بالتهديد والوعيد ضد العراق والتي وصلت حد القيام بضربات جوية على اهداف مختارة فيه .

ومع وصول ادارة بوش الابن للسلطة ، وحصول الفريق الرئاسي الذي جاء معظمه من شركات النفط ، بدات الادارة الجديدة بالتخطيط لغزو العراق تقريبا حال استلامها السلطة ، على حد قول وزير الخزانة السابق بول انيل ، وكان العراق الموضوع رقم (1) في اول اجتماع عقده مجلس الامن القومي لادارة بوش، اي بعد عشرة ايام من حفل التنصيب ، وان سبب الاجتماع بحسب اونيل " من اجل العثور على سبيل لتحقيق الغزو ، فكانت كلمات

---

[31] – **جيمس أ. بول، مصدر سبق ذكره، ص 51.**

بوش هي : اذهبوا وابحثوا لي عن طريقة لتنفيذه " [32]. فقامت الادارة بتصعيد حدة المواجهة والقيام باكثر من ضربة جوية ضد العراق.

وفي اطار استمرار خطط الشركات النفطية، شكلت على عجالة المجموعة القومية لتطوير سياسة الطاقة برئاسة نائب الرئيس الامريكي تشيني ، وقامت هذه ببحث التحدي الذي تشكله الشركات الفرنسية والروسية وغيرها، وان احدى الوثائق التي ابرزتها مجموعة تشيني (جرى نشرها بعد رفع قضية امام المحاكم استغرقت مدة طويلة) كانت تمثل خريطة للعراق تظهر فيها حقول النفط الرئيسة ، كما وضمت قائمة من صفحتين تضمنت الساعين الاجانب وراء عقود حقول النفط العراقية . وقد اظهرت القائمة اكثر من 40 شركة تنتمي الى 30دولة مع المشاريع المتفق عليها او قيد التفاوض، والتي لم يوجد منها اي مشروع او صفقة تخص الولايات المتحدة او بريطانيا. وقد جرى نشر تقرير مجموعة تشيني في شهر ايار وكان يحذر من حدوث عجز نفطي في الولايات المتحدة مما قد يتسبب . حسب التقرير."في زعزعة اقتصادنا ومستوى معيشتنا وامننا القومي"[33].

وبينما بدات عجلات السياسة تدور داخل البيت الابيض والبنتاغون كانت نشرات صناعة النفط مثل (بلاتز ،اويل آند كاز جورنال) تعبر عن احساس متوترداخل تلك الصناعة يشير الى ان وقت العمل قد حان .وفي بداية عام 2002 قبل اكثر من عام على بداية الحرب اكد كل من بوش وبلير نواياهما في شن الحرب وصعدا من جهودهما لتهيئة حكومتيهما وشعبيهما لتقبل فكرة استخدام القوة .

---

[32] – **المصدر نفسه، ص 53.**

[33] – **المصدر نفسه، ص 54.**

تواصلت الاجتماعات في الخريف واستمرت الى بداية السنة، وضمت مسؤولين حكوميين ومدراء من شركات النفط وزعماء معارضة عراقيين.وجرى في شهر كانون الاول عقد اجتماع لشخصيات من شركات النفط في منتجع في احدى المدن الاسكتلندية، وكان من ابرز ماتناوله موضوعا عن ثروة العراق النفطية المستقبلية. بعدها احتلت القوات الامريكية والبريطانية العراق في نيسان 2003، وجاء سريعا استيلائها على حقول النفط الرئيسية والمصافي .وحينما دخلت تلك القوات بغداد اقامت نطاق حماية حول وزارة النفط، بينما تركت المؤسسات والوزارات العراقية تحرق وتنهب ،فيما لم يطل الاذى وزارة النفط فبقيت فيهاالآف الخرائط الزلزالية القيمة سليمة وذلك لاستخدامها في استكشاف النفط مستقبلا[34].

وقد سارع الرئيس بوش بعد الاحتلال الى تعيين فيل كارول وهو مدير سابق رفيع المستوى لمؤسسة امريكية ليتولى ادارة صناعة النفط العراقية، ثم اصدر بوش في 12 آيار امرا تنفيذيا برقم 013303 منح بموجبه حصانة لشركات النفط على جميع الانشطة والتعاملات الخاصة بالنفط العراقي[35]. وفي اليوم نفسه وتحت ضغط امريكي بريطاني اصدر مجلس الامن القرار رقم 1483 الذي رفع العقوبات السابقة وسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي وايداع العائدات في حساب تديره السلطة نفسها [36].

لقد كانت كل خطوة متخذة في فترة ما بعد الحرب دليلا على محورية النفط ،ليس بصفته موردا وطنيا عراقيا ينبغي حمايته ،واما غنيمة حرب ينبغي السيطرة عليها من قبل الشركات الامريكية، ومنها شركة هاليبرتون التي بدات قبل اكثر من عام على حرب الاحتلال ترتب وتتعاقد مع اخرين

---

[34] – عامر هاشم، دور اللوبي النفطي الامريكي....، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[35] – جيمس أ. بول، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[36] – المصدر نفسه.

على عقود لاعادة اعمار وتحديث مرافق النفط العراقي في حدود 7-8 مليارات دولار. كما ان شركة اكسون هي التي بدات تضع يدها على عمليات استغلال النفط العراقي وتخطط لانتاج يصل الى 7 او 8 ملايين برميل يوميا، كما ان شركة بكتيل هي التي حصلت على اهم عقود الاعمار بعد الحرب، مستعينة باثنين وعشرين الف شركة للمقاولات دعتها للعمل معها في الباطن[37].

ومن هنا يتضح بجلاء الدور الكبير الذي تؤديه شركات النفط الامريكية في دفع القرار السياسي الخارجي الامريكي والتاثير في عملية صنع الاستراتيجية الامريكية، منطلقة من البحث عن مصالحها اولا ومظهرة تلك المصالح على انها مصلحة قومية عليا، وهي في سبيل مصلحتها لا تتورع حتى في دفع الادارات الامريكية باتجاه استخدام القوة العسكرية ان تطلب الامر سبيلا للوصول لمبتغاها.

رابعا: المجمع الصناعي العسكري

في 17 كانون الثاني عام 1961، وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور خطاباً إلي الشعب الأمريكي أسماه خطاب الوداع. كان هذا آخر خطاب يلقيه بصفته رئيسا قبل أن يسلم السلطة إلي الرئيس الجديد جون كينيدي. و قد حذر ايزنهاور في هذا الخطاب من المجمع الصناعي العسكري و خطورة تحالفه مع الجيش على الديمقراطية الأمريكية ، و مما قاله أيزنهاور في هذا الخطاب: " علي أن أقول صراحة أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية و فكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية و مع أننا نتفهم الظروف التي أدت لنشأة هذه المجموعة فإننا لابد أن نحذر من وصولها إلي مواقع التأثير المعنوي و السياسي و العملي على

[37] – **محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص 274.**

القرار الأمريكي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطراً على غيره... و من سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم تساعد أطراف هذا المجمع الخطر و تزيد من قدراتهم و تمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة و مخصصات إنفاقها، خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثير فادح التكاليف على مؤسسات الفكر و العلم...علينا ان نحذّر من اكتساب نفوذ لا سابق له عبر ذلك الإرتباط بين المجمع الصناعي العسكري و القوات المسلحة . علينا أن لا ندع ذلك الإرتباط للمجمع الصناعي العسكري بالقوات المسلحة تعرض حريتنا و مسيرتنا الديمقراطية للخطر"[38]. في ذلك الخطاب اشار ايزنهاور الى مجموعة مصالح ربما ستهدد الديمقراطية الامريكية وبرامج الادارات الامريكية بتدخلها في رسم السياسة وصناعة القرار، فهل كان ايزنهاور محقا؟ وهل يمتلك المجمع الصناعي العسكري القدرات التي تؤهله للعب الدور الخطير والمخيف الذي اشار اليه ايزنهاور؟

يعرف المجمع الصناعي العسكري بانه تحالف الدولة الاحتكارية من منتجي الاسلحة وكبار السياسين الذي يفرض على المجتمع الامريكي والعالم باسره سياسة نشر السلاح وتصعيد التوترات الدولية لضمان اقصى الارباح

---

[38]– Richard L.Wilson, American Political Leaders, U.S.A, Facts on File, INC, 2002, p p 126-127.

وانظر ايضا: عبد الخالق فاروق، مصدر سبق ذكره.

والتوصل الى قرارات تخدم مصالحه الخاصة [39]. والمجمع الصناعي العسكري يقام على شراكة تضم ثلاثة اطراف[40]:

1-مالكي الصناعات ذوات الانتاج العسكري.

2-المسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة او مصالح في مجال الانفاق العسكري.

3-النواب الممثلين لولايات تستفيد اقتصاديا من الانفاق العسكري.

وعليه، يمتد أخطبوط المجمع الصناعي العسكري ليطول كل افرع الأقتصاد الأمريكي، ويمتد بخيوطه وأذرعه الى العالم الخارجي ليشكل أحد ملامح السياسة الدولية سواء عبر مصالحه المؤكدة في تأجيج الصراعات والنزاعات المسلحة بين دول العالم المختلفة أو في الحفاظ على صورة' عدو' إستراتيجي للولايات المتحدة ذاتها، يضمن من خلالها وجوده ونفوده على القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي. وتكمن قوة المجمع الصناعي العسكري في الاتي[41]:

1- ان اكثر شركات السلاح الامريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد فيها الولايات المتحدة، كذلك بما تناله من قوة تاثيرية ضاغطة على الاطراف التي يصل اليها السلاح، وهنا فان القضية تدخل في جانب التاثير على المصالح القومية العليا اذا كان المصدر اليه دولة ما.

2- الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والادارة الامريكية العاملة في قمة الهرم الامريكي الحاكم.

---

[39] – باسل محمد سلوم، المجمع الصناعي العسكري والاعلام الامريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية 1990-2002، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية، 2002، ص60.

[40] – اسيا الميهي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[41] – باسل محمد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص 62.

كما واكتسب المجمع الصناعي العسكري قوة دافعة تضمن بقاءها السياسي نظرا للحقائق الاتية[42]:

1-ان واحدا من كل ستة عشر عامل امريكي يعتمدون وبشكل مباشر على البنية العسكرية الصناعية لكسب قوته.

2-في بعض الولايات مثل كاليفورنيا تعد الوظائف المتعلقة بالدفاع اكبر مصدر للدخل الشخصي.

3-ان وزارة الدفاع توظف اكثر من 25% من المهندسين والعلماء الامريكيين.

وعلى صعيد الاستراتيجيات الدولية، تتبين قوة المجمع الصناعي العسكري من الارباح الخيالية التي تحققها مبيعات الاسلحة حول العالم، الامر الذي يستلزم ادامة امد الحروب في العالم، كونها عامل مهم لتصريف الصناعة العسكرية، حتى ليصدق عليها اليوم وصف شركات المجمع الصناعي العسكري الشبيه بشركات الادوية، فكما تحتاج شركات الادوية للامراض المزمنة لضمان عائد مالي مستمر، تحتاج ايضا شركات الاسلحة لحروب مزمنة. لقد وصل الانفاق العسكري الامريكي المباشر وغير المباشر بحكم ضغط المجمع الصناعي العسكري الى نصف تريليون دولار بعد حملة الرئيس بوش في الحرب على (الارهاب) [43]. كما استحوذت الولايات

---

[42] – اسيا الميهي، مصدر سبق ذكره، ص 90.

[43] – مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 141. واذا ما نظرنا الى الموازنة العامة للولايات المتحدة لعام 2006 على سبيل المثال، نجد ان النصيب الاكبر منها تستحوذ عليه ميزانية الدفاع التي وصلت الى مايقارب 52.5% من الميزانية العامة التي بلغت اجنالا 840.5 مليار دولار. وجاءت بعدها ميزانية التعليم بنسبة 14% من ميزانية الدفاع بما يقارب 58.4 مليار، ثم الصحة فالعدل...الخ. وان تفحص موازنة الدفاع تظهر لنا ان معظمها يذهب الى شركات صناعة السلاح من حيث المشتريات والصيانة والابحاث والتطوير والمقاولات العسكرية. لمزيد من التفصيل انظر: عادل

المتحدة على مانسبته 43% من حجم الانفاق العسكري العالمي[44]. و تجدر الإشارة إلى أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، كان مهددا بتراجع مكانته ونفوذه وقوته الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة، فبادرت النخبة الأمريكية الحاكمة ذات الاتجاه اليميني المتشدد إلى الدفع في اتجاه إشعال حروب جديدة في الخليج وفى البلقان وفي أفغانستان ثم العراق مرة أخرى . وبذلك أنعشت المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ، وخلقت طلبا متزايدا على الأسلحة الأمريكية . وانتعشت أسهم شركات السلاح والأمن في الوقت الذي تتهاوى فيه أسعار أسهم باقي الشركات ، ففي الأسبوع الأول من أحداث 11 ايلول ارتفعت أسعار أسهم الكثير من شركات المجمع الصناعي العسكري مثل شركة " إل . فور . كوميونيكيشن " بنسبة 38% ، و " ريثون " إلى 27% ، و " لوكهيد مارتن " 15% [45]. ووفقاً لدراسة جديدة نشرتها هيئة ابحاث الكونغرس التابعة لمكتب الكونغرس فقد بلغ اجمالي مبيعات الاسلحة واتفاقيات ونقل الاسلحة الى الدول الصناعية والنامية سبعة وثلاثين مليار دولار وذلك في العام 2004 وسيطرت الولايات المتحدة مرة اخرى على مبيعات الاسلحة العالمية حيث وقعت عقوداً قيمتها اثنا عشر ملياراً واربعمائة مليون دولار عام 2004 او ما يمثل 5،33% من عقود التسلح في جميع انحاء العالم[46].(انظر الجدول رقم 1)

جدول رقم 1– عقود الشركات الامريكية لصناعة السلاح*

سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الامريكية لعام 2006، السياسة الدولية، العدد 163، ك2/يناير 2006، ص ص ء180–185.

[44] – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004، ص 471.

[45] – انظر: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2001.

[46] – قناة العالم الفضائية، برنامج الامبراطورية السادسة، 2005/10/12.

الشركة	لوكهيد مارتن	بوينغ	نورثروب غرومان	جنرال ديناميكس	يونايتد تكنولوجي	ساينس ابليكيشن	تي ار دبليو
حجم العقد	17مليار دولار	16مليار دولار	7مليار دولار	7مليار دولار	3.6مليار دولار	2.1مليار دولار	2مليار دولار

*- المصدر: مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 141.

لقد اثرت سياسات الولايات المتحدة بعد 11 ايلول 2001 على صناعة الاسلحة الامريكية عبر طريقتين، الطريقة الاولى مباشرة عبر زيادة الطلب من وزارة الدفاع على الاسلحة بسبب الزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري لتميل الحرب في كل من العراق وافغانستان. والطريقة الثانية غير مباشرة عبر التاثير في صادرات السلاح، وقد سببت تلك السياسات موجة قوية من الطلب على سلع وخدمات من اجل متطلبات الامن الداخلي الامريكي.

كما استفادت شركات صناعة السلاح بشكل واسع من الامتداد الواضح في الانفاق الامريكي على مشتريات الاسلحة وعلى البحث والتطوير. وكنتيجة للتمويل الكبير للحرب في افغانستان والعراق، ازداد الانفاق الامريكي على مشتريات الاسلحة بالاسعار الحقيقية من 62 مليار دولار في السنة المالية 2001 الى 72 مليار دولار في السنة المالية 2006، كما ازداد الانفاق على البحث والتطوير من 46 مليار دولار في السنة المالية 2001 الى 72 مليار دولار في السنة المالية 2006[47].

[47] - اليزابيث سكونز وايمون سوري، انتاج الاسلحة، ضمن كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي (الكتاب السنوي 2007)، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، بيروت، 2007، ص ص 531-532.

وكمثال بسيط على حجم الفائدة التي استحصلت عليها شركات المجمع الصناعي العسكري، فان صفقة واحدة لبيع طائرات (اف 16) لباكستان اكسبت شركات السلاح مبلغ 5,1 مليار دولار[48].

وعلى صعيد التاثير على صناعة الامن الداخلي، لاسيما امن الحدود وامن وسائل النقل، فقد وصلت ميزانية وزارة الامن الداخلي لعام 2006 الى 40,3 مليار دولار، وحسب مجلة فوربز Forbes العسكرية الامريكية ازدادت المبيعات لحساب الوزارة زيادة كبيرة منذ ان انشات عام 2003، اذ ازداد عدد الشركات ذات العقود الممنوحة من الوزارة من 3512 شركة في سنة 2003 الى 33890 شركة في سنة 2005. وبلغت قيمة العقود التي منحتها الوزارة منذ سنة 2001 الى شركات متعهدة في القطاع الخاص 130 مليار دولار[49].

ان ملاحظة حجم المبيعات الهائل لعدد من الشركات الامريكية المصنعة للسلاح، يوضح لنا مقدار التاثير الكبير الذي تؤديه في صناعة القرار السياسي الامريكي، اذ ان هذه الارقام المهولة تفوق في احيان كثيرة الدخل القومي لدول ذات سيادة ولها عضوية في الامم المتحدة. فمن بين الشركات الخمس عشرة الكبرى المنتجة للسلاح في العالم لعام 2005، احتلت تسع شركات امريكية التسلسل من 1 الى 15 وبحجم مبيعات اجمالي وصل الى 244 مليار و495 مليون دولار، وبربح صافي قدره 13 مليار و268 مليون دولار. وهذه الشركات هي: بوينغ وقد احتلت المرتبة الاولى عالميا، ونورثروب غرومان وقد احتلت المرتبة الثانية عالميا، ولوكهيد مارتن وقد احتلت المرتبة الثالثة عالميا، وريثيون وقد احتلت المرتبة الخامسة

---

[48] – المصدر نفسه، ص 533.

[49] – المصدر نفسه، ص 535.

عالميا، وجنرال ديناميكس وقد احتلت المرتبة السادسة عالميا، ول 3 كومبيوتر وقد احتلت المرتبة التاسعة عالميا، ويونايتد تكنولوجيز كورب وقد احتلت المرتبة الحادية عشر عالميا، وسيك وقد احتلت المرتبة الثانية عشر عالميا، وكومبيوتر ساينسيز كورب وقد احتلت المرتبة الخامسة عشر عالمياً[50]. ويوضح الجدول التالي(رقم 2) اسماء الشركات وترتيبها عالميا وحجم مبيعات الاسلحة ومقدار الربح الصافي لعام 2005.

لقد وعد الرئيس جورج بوش العالم بحرب على الإرهاب قد تمتد مائة عام ، و جهز الناخب الأمريكي مجددا لقبول الانفاق غير المحدود على التجهيزات العسكرية ، و هو ماسعت اليه شركات الأسلحة و جماعات الضغط الموالية لها منذ نهاية الحرب الباردة.

جدول رقم (2)

المرتبة (حسب التسلسل العالمي)	الشركة الام	مبيعات الاسلحة	اجمالي مبيعات الشركة	الارباح الصافية
1	بوينغ	28050	58845	2572
2	نورثروب غرومان	27590	30721	1400
3	لوكهيد مارتن	26460	37213	1825
5	ريثون	19800	21894	871
6	جنرال دينامكس	16570	21244	1461
9	ل 3 كومبيوتر	8970	9445	509

[50] – ايمن سوري، الشركات المئة الكبرى المنتجة للاسلحة عام 2005، ضمن كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي(الكتاب السنوي2007)، مصدر سبق ذكره، ص ص 556–557.

10	يونايتيد تكنولوجيز كورب	6840	42725	3069
12	سيك	5060	7792	927
15	كومبيوتر ساينسيز كورب	3400	14616	634

اسماء الشركات الامريكية الكبرى المنتجة للسلام وترتيبها عالميا وحجم مبيعات الاسلحة ومقدار الربح الصافي لعام 2005**.

**- الجدول من ترتيب البحث اعتمادا على: ايمن سوري، الشركات المئة الكبرى المنتجة للاسلحة عام 2005، ضمن كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي(الكتاب السنوي2007) ، ترجمة ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، بيروت، 2007، ص ص 556-557.

لتبرير تغيير اتجاه اموال دافع الضرائب الأمريكي من الرعاية الصحية و البرامج الإجتماعية الى القواعد و المصانع العسكرية. وكما ان الحرب على العراق قد جاءت بدفع من شركات النفط الامريكية الكبرى، فان المجمع الصناعي العسكري كان له دوره الكبير في اتجاه دفع الادارة الامريكية نحوها بتحالفه مع تيار المحافظين الجدد، اذ حققت الحرب لشركات المجمع الصناعي العسكري اموالا بمئات المليارات. وكما ان الحرب على افغانستان امدت الماكنة العسكرية الصناعية الامريكية بموارد مضافة[51]، فان الحرب على العراق انعشت شركات السلاح الامريكية بان ساهمت في تسويق انتاجها من جهة، ومن جهة اخرى رفعت من اسهمها العالمية، ويكفي هنا ان نشير لما حققته بعض تلك الشركات في الأربع سنوات الأخيرة من أرباح خيالية ، فمثلا سعر ارتفع سهم شركة لوكهيد

[51] – من ذلك اعلان الولايات المتحدة عن تصنيع ستة آلاف طائرة "ستليث" المعروفة باسم " الشبح " بقيمة 400 مليار دولار حتى عام 2020. خالد الفيشاوي، العسكرة والحرب، الموقع الالكتروني للمنتدى العالمي للسلام والديمقراطية،23 تشرين الثاني 2003.

مارتن في اوائل اذار 2003 من 46 دولار حتى وصل الى 97 دولار اوائل ايار 2007 ، وكذلك سهم شركة رايثون ارتفع من 27 دولار الى 55 دولارللمدة ذاتها. وهي ارباح تعود لجيوب الشركات الصناعية العسكرية، فيما يخسرها كل من الدول الواقعة تحت الاحتلال، وايضا يخسرها المواطن الامريكي نفسه، كونها كان يجب ان تصرف على البرامج الاجتماعية التي يدفع الامريكي الضرائب لاجلها، الا انها اتجهت صوب مكان اخر، هو العمليات العسكرية التي صورتها الادارات الامريكية بدفع من جماعات المصالح والضغط وكانها عمليات للحفاظ على الامن الامريكي والرفاهية الامريكية. وبذلك تكون تخوفات الرئيس ايزنهاور قد تحققت، فالشركات الامريكية اليوم فاعلة في صانعى القرار الاستراتيجي، فاعلة في التاثير على الادارات الامريكية ان لم ترسم لها سياساتها بالتعاون او بالتواطؤ مع المؤسسات الفكرية المرتبطة بها، والخسارة الفعلية كما تخوف ايزنهاور تقع على عاتق الديمقراطية الامريكية التي كرهتها الشعوب الواقعة تحت رحمة الآلة العسكرية الامريكية، ذلك ان جرائم العصر الامريكية ارتكبت تحت علم الديمقراطية الامريكي.

الخاتمة

كتب الكاتب الامريكي نعومي كلاين معلقا على عبارة شهيرة للسيناتور الجمهوري والمرشح الجمهوري القادم لانتخابات الرئاسة الامريكية 2008 جون ماكين التي ورد فيها ان العراق اناء عسل ضخم يجتذب حوله كثير من الذباب، قال كلاين ان الذباب ماهو الا الشركات النفطية وشركات صناعة الاسلحة التي ارادت من وراء حرب احتلال العراق الوصول لارباح طائلة صورت لنفسها انها ستجنيها من الاستثمار في قتل العراقيين وفي سرقة مواردهم واهمها النفط العراقي.

واذا كان الدستور الامريكي قد اباح للمواطنين الامريكين حق اقامة تجمعات شعبية ووظيفية تاخذ على عاتقها المطالبة بحقوقهم عبر سبيل الضغط على حكومات الولايات او السلطة الفيدرالية املا في الوصول لمطالبهم، فاعتقد ان الاباء المؤسسين للدستور الامريكي او حتى المشرعين فيما بعد الذين اضافوا الى الدستور التعديلات المختلفة، لم يكن يدر بخلدهم ان جماعات المصالح التي ستنبثق ستكون من القوة بحيث تصبح لها القدرة على التدخل في رسم السياسة الخارجية وصنع القرار الاستراتيجي. حتى يذكر انه في خمسينيات القرن الماضي شاعت وبشكل كبير مقولة لـ(جارلس ويلسون)الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز وهي اكبر شركة لصناعة السيارات وانتاج قطع الغيار للاسلحة والطائرات الحربية في الخمسينات، تتحدث عن رؤية ويلسون للمصالح المشتركة بين الشركات الصناعية الكبرى ومصالح الولايات المتحدة، اذ قال" ما هو في صالح جنرال موتورز هو في صالح امريكا". واذا كان الرئيس ايزنهاور قد حذر من خطورة الجماعات الكبرى لاسيما المجمع الصناعي العسكري، فانه لم يكن يتصور ان هذا المجمع الكبير سيتحالف معه مجمع اخطبوطي لايقل عنه قوة ولا خطورة ولا

شراهة في الحصول على الموارد وباية طريقة كانت. اليوم وبتحالف المجمع الصناعي العسكري مع لوبي الشركات النفطية، تكون جماعات المصالح و/او الضغط في الولايات المتحدة قد حققت تقدما ملحوظا ضمن اطار القوى المؤثرة في قرارات الادارة الامريكية، وهي وقرارات لم تقتصر على الولايات المتحدة ، وانما تعدت ذلك الاطار لتاخذ على عاتقها رسم السياست العالمية للعالم كله بما يتناسب مع مصالحها، وهي ماأنفكت تلجا لدفع الادارة الامريكية لاستخدام القوة العسكرية المدمرة ضد الدول الاخرى اذا مارأت ان في ذلك ضمان لمصالحها. ومن هنا تتاتى خطورة ان تسهم جماعات الضغط(الكبيرة) في صنع القرار الاستراتيجي الامريكي، ذلك ان الهم الاول سيكون المصلحة الذاتية دون اي اعتبار للقوانين او الاعراف الدولية التي تلزم الدول دون الجماعات الداخلية.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

1- احمد سرحال، القانون الدستوري والانظمة السياسية، دارالحداثة، بيروت، ط1، 1980.

2- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2001.

3- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004.

4- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي(الكتاب السنوي2007) ، ترجمة ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، بيروت، 2007

5- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.

6- كلينتون روسيتر، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، الدار الاهلية، بيروت، بلا تاريخ.

7- كوثر الربيعي، عامر هاشم، محمد صادق الهاشمي، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، المكان بلا، 2008.

8- مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991.

9- محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة،ط3، 2003.

10- مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

ثانياً: البحوث

1- اسيا الميهي، الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العددج 127، 1997.

2- جيمس أ. بول، حروب النفط السبعة من اجل السيطرة على العراق، ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار، ضمن كتاب: نفط العراق، سلسلة دراسات مترجمة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الاول، 2005.

3- حسام سويلم، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان2006.

4- خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي: النفوذ واليات التاثير، مجلة السياسة الدولية، العدد164، نيسان/ ابريل 2006.

5- عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الامريكية لعام 2006، السياسة الدولية، العدد 163، ك2/يناير 2006.

6- عاطف عبد الحميد، ابعاد الصراع على نفط اسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان2006.

7- عامر هاشم، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، ضمن كتاب: كوثر الربيعي، عامر هاشم، محمد صادق الهاشمي، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، المكان بلا، 2008.

8- عامر هاشم، دور اللوبي النفطي الامريكي في الدفع باتجاه قرار الحرب، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 29،2007.
9- عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد164، نيسان 2006.
10- يحيى احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
11- احتياطات النفط العالمية، مجلة هاي، وزارة الخارجية الامريكية، العدد 29، تشرين الثاني 2005.

ثالثاً: الاطاريح الجامعية

1- وائل محمد اسماعيل، النظام السياسي الامريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.
2- باسل محمد سلوم، المجمع الصناعي العسكري والاعلام الامريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية 1990-2002، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية، 2002.

رابعاً: الكتب الاجنبية

1- Karen O'Connor & Larry J. Sabato, The assentials of American Government: Continuity and Change, New York , Longman, 2002
2- Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Rouche in 2004, USA, Feb 2002
3- Richard L.Wilson, American Political Leaders, U.S.A, Facts on File, INC, 2002

4- Walter J.Oleszk, Congressional Procedures and the Policy Process, 5th ed, Congressional quarterly, 2001

خامساً: الانترنت

1- خالد الفيشاوي، العسكرة والحرب، الموقع الالكتروني للمنتدى العالمي للسلام والديمقراطية،23 تشرين الثاني 2003

2- سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية، http://www.awu-dam.org/book/05/syudy322/05/book05-sd.007htm

3- شابنام اسلم، فساد اعضاء الكونغرس بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية، تقرير واشنطن، وزارة الخارجية الامريكية، العدد 60، حزيران 2006.
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393

4- عبد الخالق فاروق، دور المؤسسة في الانتخابات الامريكية، مجلة اخبار اليوم، عدد 10 تشرين الاول 2004.
http://www.akhbarelyom.org/adab/issuse/587.0100.htm /